# قياس اثر الفساد المالي والإداري في مؤشرات النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة (٢٠١٣-٢٠١٥)

**أ.م.د. سعد صالح عيسى** **أساور قاسم ذياب**

**جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد**

**المستخلص**

يعد الفساد المالي والإداري من المشاكل الكبيرة التي تعاني منها الكثير من بلدان العالم سواء كانت متقدمة أو نامية على حد سواء ويختلف حجمه وآثاره تبعاً لاختلاف التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل بلد .

يهدف البحث إلى قياس أثر الفساد المالي والإداري لعام ٢٠١٣ في مؤشرات النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٥ ، أي بتخلف زمني عامين من خلال استخدام البيانات مقطعية .

توصل البحث بحسب الاختبار الإحصائي ( معامل ارتباط بيرسون)،إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد المالي والإداري وكلاً من إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي ، وإجمالي الدخل القومي ، ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي والاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر ودليل التنمية البشرية ، في حين كانت العلاقة الطردية بين الفساد المالي الإداري ومعدل البطالة .

وأما نتائج التحليل القياسي فكانت كالتالي :أنَّ زيادة الفساد المالي والإداري بنسبة (١٠٠%)فهذا يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (٠.٠٤٩) مليون دولار أمريكي والى وانخفاض نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (1577.8) دولار أمريكي ، والى انخفاض الدخل القومي(٠.٠٤٩)مليون دولار أمريكي ، وإلى انخفاض في نصيب الفرد من الدخل القومي(1.937) دولار أمريكي ،وإلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار( 0.048) مليون دولار أمريكي ، وزيادةمعدل البطالة بنسبة (3.354 %)، وانخفاض مؤشر دليل التنمية البشرية بنسبة (٠.٠٣٦%).

وأوصى البحث بضرورة العمل على محاربة الفساد المالي والإداري وبجميع أشكاله ، لماله من تأثير كبير على الاقتصاد ،ودعم وتفعيل الأجهزة الرقابية بكل صنوفها وتشكيلاتها بالوسائل المتقدمة والمتطورة من اجل محاربة الفساد المالي الإداري ،وتفعيل القوانين وإصدار العقوبات المشددة التي تحد من انتشار الفساد المالي والإداري .

# Measurement of the impact of financial and administrative corruption on indicators of economic growth in selected countries for the period (2013-2015)

Abstract :

Financial and administrative corruption is one of the major problems facing many countries of the world, whether developed or developing. The size and effects of this phenomenon vary according to the different political, economic and social structure of each country.

The research aims to measure the impact of financial and administrative corruption for 2013 on the economic growth indicators for 2015, ie, two-year lag by using cross-sectional data.

According to the statistical test (Pearson correlation coefficient), there is an inverse relationship between financial and administrative corruption and both gross domestic product (GDP), per capita working GDP, gross national income (GNI), GNI per capita and FDI, , While the correlation between administrative financial corruption and the rate of unemployment.

The results of the standard analysis were as follows: The increase in financial and administrative corruption in one unit leads to a decrease in GDP (US $ 0.049 million), a decrease in per capita GDP (US $ 1577.8) and a decrease in national income (US $ 0.049 million) (US $ 1,937), foreign direct investment (US $ 0.048 million), unemployment (3.354%), and the HDI Index (0.036%).

He recommended to discuss the need to work to combat financial and administrative corruption in all its forms. It has a great impact on the economy, supporting and activating the regulatory bodies in all its forms and formations by means of advanced and advanced means to combat administrative financial corruption.

**المقدمة :**

لاقت ظاهرة الفساد اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين بهذا الشأن واتفقوا على ضرورة تأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وإظهار أسبابها وطرق علاجها من خلال خطوات موضوعية ومحددة ومكافحة هذه الظاهرة في كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية . تُعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان العربية وغيرها إذ أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها بدأت بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات أعمار أو إعادة أعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها .كما ان الفساد المالي والإداري اتسع نطاقه في السنوات الأخيرة خصوصاً في الدول النامية – مما دفع الباحثون على اختلاف مناهجهم إلى بحث أسبابه وآثاره الاقتصادية وطرق علاجه .

وتتصف ظاهرة الفساد بوجه عام والفساد المالي والإداري بوجه خاص إنها حالة منتشرة عالميا بشكل واسع في جميع دول العالم غالبا والدول الأخذة في النمو خصوصا حيث تكون ذات أبعاد عريضة تتشابك فيها عوامل كثيرة يصعب التعريف بينهما وقد أخذت تلك الظاهرة اهتمام الأدبيات المختلفة في أكثر دوائر المعارف (قانونية، اقتصادية، محاسبية، اجتماعية) .

ويعد الفساد المالي والإداري مرضاً في جسد المجتمع كونه يعرقل جهود التنمية ويحد من الاستثمار في الجانب الاقتصادي ويؤثر من الجانب السياسي أي يقلل الديمقراطية وتداول السلطة بمعنى انعدام الشفافية هناك من دولة أخفقت في تحقيق نمو اجتماعي واقتصادي بفعل انتشار الفساد بالرغم من توفير مقومات النمو غالبا كالموارد الطبيعية ويضر بالمنشئات والمؤسسات التي تلعب دورا أساسيا في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك بفعل انعدام الشفافية المطلقة في المعاملات وانعدام المنافسة الشريفة وغياب المساواة يظهر الفساد عند تعامله القطاع العام مع القطاع الخاص.

**مشكلة الدراسة:** يعد الفساد المالي والاداري مشكلة تعاني منها اغلب دول العالم على اختلاف مستوها وتطورها الاقتصادي وللفساد المالي والاداري أثاره السلبية على النمو الاقتصادي .

**فرضية البحث :** ينطلق البحث من فرضية إن الفساد المالي والإداري يؤثر بشكل سلبي في النمو الاقتصادي وانه هناك كمياً للفساد المالي والإداري في النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي ، وانه يمكن قياس هذا الأثر كمياً .

**هدف البحث :** الهدف الرئيسي للبحث هو قياس اثر الفساد المالي والإداري في مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال استخدام عدة مؤشرات مختلفة تمثل النمو الاقتصادي من خلال استخدام عينة مقطعية على الصعيد العالمي .

**منهج البحث :** يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي القياسي اعتمادا على المصادر والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع وقياس وتحليل اثر الفساد المالي والإداري في النمو الاقتصادي .

**حدود البحث:**
-حدود البحث المكانية بلدان مختارة ( ٦٠ بلداً من مختلف دول العالم )
-حدود البحث الزمانية للمدة (٢٠١٣-٢٠١٥)

**هيكلية البحث:** تضمن البحث الهيكلية التالية :

**المبحث الأول : مفهوم الفساد المالي والإداري وأشكاله**

**المبحث الثاني : مفهوم ومؤشرات النمو الاقتصادي**

**المبحث الثالث: قياس اثر الفساد الاقتصادي في النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة(2013-2015)**

## المبحث الأول
## مفهوم الفساد المالي والإداري وأشكاله

**اولاً: مفهوم الفساد المالي وأشكاله**

**١. مفهوم الفساد المالي**

" هو استغلال المنصب العام لتحقيق عائد مالي يتم الحصول عليه من خلال تقديم خدمة أو عرض عقود للمشتريات الحكومية والخدمات الحكومية أو إفشاء معلومات عن تلك العقود أو المساعدة على التهرب من دفع الضرائب أو الرسم الحكومي أو الجمركي أو المساعدة على غسيل الأموال أو التمكن من الحصول على قرض مصرفي (حكومي) بفائدة اقل من السائدة في السوق لقاء رشوة أو خدمة للموظف المسؤول وغيرها من الممارسات" ( عبد الكاظم ،٢٠١١ : ١-٣ ).

**٢. انواع الفساد المالي**

١- فساد مكانه المال العام

٢- فساد مكانه اموال المواطنين

ويميز البعض بين فساد الموظفين الكبار وفساد الموظفين الصغار ، وهو نوع اقرب الشبه بتجزئة الفساد إلى فساد كبير وفساد صغير ويختلف عنه في أسس هامة، ويكون فساد الموظفين الكبار بمبالغ ضخمة من الأموال العامة وهو يقع عادة وفقا ما تعتمده الدولة من مزايدات او مناقصات . أما فساد الموظفين الصغار فهو عادة ما يتميز بمبالغ صغيرة تستحصل من اموال المواطنين الخاصة وليس من اموال القطاع العام ويعتبر فساد الموظفين الكبار أشد خطراً لأنه يستحصل بمبالغ ضخمة وعلى الأموال العامة ويسبب ضرراً بالاقتصاد الوطني ويعرقل من مستويات التنمية ومن تقديم الخدمات العامة ،أما وفساد الموظفين الصغار فهو قليل الخطورة على الاقتصاد الوطني والتنمية لأنه لا يقع على المال العام بل يحل محله من اموال المواطنين للحصول على الرشوة لتحقيق المعاملات ، وهو عادة ما يقع بمبالغ بسيطة، وخطورة فساد الموظفين الصغار تبرز في تعدد عملياته وشيوعها ويكون من الصعوبة معالجته بوسائل الملاحقة الجزائية والرقابة فلا تفيد من ملاحقته وطرق مكافحة الفساد الفردية الاثر، بل يتعين الاستعانة بوسائل مكافحة الفساد العامة الاثر لمواجهته مثلاً اعداد شروط النزاهة وقيم التدين لدى الموظفين والمواطنين على حد سواء واذا قارنا بين فساد الموظفين الكبار وفساد الموظفين الصغار وما هو والدافع اليه حيت يكون الموظف الصغير مدفوعا في ارتكاب عمليات الفساد الصغير بسب حاجته لمتطلبات الحياة له ولعائلته ، بالنسبة الموظف الكبير يكون عادة مدفوعاً بالرغبة في زيادة نفوذه . ويكون تعاون مع فساد الموظفين الصغار وتبريراً له احيانا تحت اسم الهبة والهدية والعطية الاختيارية ونلاحظ تشدد كبير مع فساد الموظفين الكبار لعدم قبول الدافع اليه مقارنة بدافع الفساد الصغير الذي يعد اكثر شرفا وقبولا (العكيلي ، ٢٠٠٧ : ٥-٦) .

**٣. اشكال الفساد المالي :** للفساد المالي أشكال وصور متعددة مختلفة منها الرشوة " وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الاعم لتمرير او تنفيذ اعمال خلاف التشريعات والقواعد القانونية المنظمة"(الخفاجي ،٢٠٠٩ : ٤٠).

حيث ان تهريب الاموال "من خلال قيام بعض من المسؤولين لتهريب الاموال التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني بدون وجه الى الخارج.

بالإضافة الى نهب الاموال العامة ، وذلك الحصول على اعفاءات ضريبة وجمركية او تراخيص الى شركات او افراد بصورة غير قانونية وغير وجه حق، وهناك حالات اخرى منها اخذ المبالغ العامة تحت مسميات مساعدات او اعانات مباشرة وغير مباشرة بغير وجه حق (كلاب، وآخرون ،٢٠٠٦ : ٤-٥) .

اما اسراف المال العام " هو تبديد الاموال العامة في الانفاق على الابنية والاثاث والمبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الامور الشخصية كإقامة الحفلات والدعاية والاعلان والنشر في الصحف والمجلات لمجاملة المسؤولين"(الظاهر،٢٠١٣ : ١٢)

**ثانياً: الفساد الإداري وأشكاله :**

**١. مفهوم الفساد الإداري**

الفساد في اللغة وفي الاصطلاح : "الفساد في اللغة مصدر للفعل الثلاثي الماضي (فسد) والذي يدل على نقيض الإصلاح ، والفساد يعني التلف والعطب والاضطراب والخلل والجدب والقحط ويقول سبحانه وتعالى :(( ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس)) ، سورة الروم -٤١ . "

اما الفساد في الاصطلاح : "هو خروج الشيء عن الاعتدال قليلا كان الخروج عليه أو كثيراً، ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة "

وفيما يخص الإدارة في اللغة وفي الاصطلاح وتعني الضبط والإلزام يقال أدرت فلانا على الأمر إذا حاولت إلزامه إياه وأدرته عن الأمر إذا طلبت منه تركه."

"والإدارة في الاصطلاح . نشاط متخصص يدور بين العلم والفن ويهدف إلى توجيه الجهود البشرية وفق المعرفة العلمية والإمكانات المادية لتحقيق أهداف معينه محددة مسبقاً "

ويعرف الفساد الإداري :بأنه سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة (الحمداني،٢٠٠٧ :١٣-١٥) .

و يعرف الفساد بأنه سوء استخدام الأدوار العامة أو الموارد لتحقيق فائدة خاصة وكان التركيز على سوء استخدام -عامة – خاصة ويعبر عن نزاع بين الاجيال في العديد من المجتمعات وبدرجات مختلفة من الغموض في معظمها(جونسون،٢٠٠٩ :٢٣ ) .

**٢. أنواع الفساد الإداري**

وتتضمن أنواع الفساد الإداري تبعاً للزاوية التي ينُظر إليها ، ونستطيع الإشارة إلى البعض من تصنيفات الفساد الإداري على وفق التالي :

١- الفساد الإداري المنظم وغير المنظم

تعد حالة الفساد الإداري غير المنظم مواقف فردية مهما تعددت أو نقصت فقد يستخدمه هذا الفساد في أطار منظمات الأعمال بطرق بدائية وأسلوب عشوائي وغير منهجية يسهل اكتشافها، يكون الفساد المنظم غالباً ما يرتقي إلى جرائم كبيره منظمة اتسعت بفعل تعقد الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وتمارس من قبل جماعات ومنظمات تحاول ان تتستر على فسادها وجرائمها بشتى الأساليب وطرق( فتحي ،١٩٩٩ :١٦-١٨ ).

٢- فساد القمة ، الفساد المؤسسي، الفساد البيروقراطي

❖ فساد القمة والجهات التشريعية والرئاسية في دولة ما وغالباً ما يكثر هذا النوع من الفساد في الأنظمة الديكتاتورية التي يغلب عليها النوع الفردي للحكم أو سياسة الحزب الواحد دون معارضة(فتحي،١٩٩٩ :٢٤-٢٩).

❖ الفساد المؤسسي تكون مؤسسات الدولة أو الشركات الخاصة رخوة غير منظمة بسلوكيات أخلاقية جيدة مسئولة فأن المسئولين فيها يمكن أن يمارسوا مختلف أشكال الفساد من سلب ونهب ولخصوصية وتشير تجارب لعدد الدول إلى ان جهاز الدولة نفسه بات مؤسسة للفساد.

❖ الفساد البيروقراطي هذا النوع يمكن ان يكون قليلاً أو يمارس على نطاق واسع في ظل شيوع ثقافة الفساد ونوع السياسي الدكتاتوري والاستبداد يصبح أمر تحقيق المساواة والعدالة والإنصاف في تقسيم الثروة وموارد غير موجودة ،وأخيرا يصبح هذا الأمر مدخلاً للجهاز الإداري والبيروقراطي وجهاز الخدمة المدنية بممارسة الفساد الصغير.

## ٣. خصائص الفساد الاداري:

هناك عدد من الخصائص للفساد الإداري ،تكمن في الآتي :

- يشكل الفساد خرقاً وانتهاكاً لأي عمل ينطوي على انماط المسؤولية والواجب.
- تتصف أعمال الفساد بالسرية بصورة عامة .
- يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص غالباً.
- يتصف الفساد بالمصلحة المتبادلة وعامل الالتزام المتبادل.
- يتضمن الفساد هؤلاء الذين يحتاجون إلى قرارات محددة وهؤلاء الذين يستطيعون التأثير في هذه القرار. ( الغنام ،٢٠١١ : ٩ ).

### ٤.اشكال الفساد الاداري :

قسم الباحثين الفساد الاداري الى نوعين منها :.

المجموعة الاولى . الفساد التنظيمي " يقصد بالفساد التنظيمي تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف اثناء تأديته لمهام وظيفته والتي تتعلق بصفة اساسية بالعمل و انتظامه" ،

وعدم احترام وقت العمل ان لعدم احترام العمل الرسمي للوظيفة في غالبية القطاعات وحسب نظرة الموظف الى الكم فهو ينظر دائما الى الزمن وكم قطع من ساعات وكم بقي له حتى يعود الى منزله بصرف النظر عما قدمه من انتاج او عمل" ، او ان الموظف قد يتأخر في الحضور الى العمل وقد يبكر في مغادرة ويكون هناك الضبط الاداري الشكلي ويأتي في الموعد ويذهب في الموعد الرسمي أي انه لا يعمل ويكون قارئاً لجريده ويذهب من دائره _دائره ومن مكتب الى

مكتب لتحدث من عاملين في مكان العمل تحويل اخر الاخبار وهذا ما ينتج الى انعدام الالتزام بتأدية الاعمال اثناء ساعات العمل الرسمي ويترتب عليه تدهور مستوى الخدمات العامة واخفاق المنشآت وتدني الانتاج (عباس - عباس ،٢٠٠٨ : ٦ ).

المجموعة الثانية . الفساد السلوكي " ويقصد بالانحرافات السلوكية تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف العام وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه"

وإن الاتجاه الوظيفي "فأنه يعتبر الفساد ممارسة غير أمينة للصلاحيات الممنوحة للموظف في الجهاز الإداري "

مثل التسهيلات التي يمنحها قسم من العاملين إلى المواطنين المتعاملين مع المنظمة لتقليل الكلفة الوقت والجهد عليهم على حساب حقوق الاخرين بالخدمة نفسها

وفيما يخص إساءة استعمال السلطة: "يترك الموظف شيء من الحرية في ممارسة سلطاته ليقرر اختياره ما يراه محققاً للصالح العام، ويسمي ذلك بالسلطة التقديرية "يكون انحراف الموظف في ممارسة هذه السلطة عن ادراك المصلحة العامة وقام بالعمل لإنجاز لباعث آخر كان تصرفه غير لائق بعيب الانحراف في استعمال السلطة . ونستغل السلطة التقديرية لإنجاز مارب خصوصية بعيداً عن تحقيق المصلحة العامة وقد يلجأ قسم من الموظفين إلى سوء استعمال السلطة في صورة تقديم الخدمات الذاتية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية لغرض حصول فئة معينه على منافع على حساب فئات اخرى (الصقال،٢٠١٠ :٨ ).

## المبحث الثاني

## مفهوم ومؤشرات النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مصطلحاً حديثاً نسبياً في التاريخ البشري اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وانتاجها الصناعي وما رافقها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي اصبحت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات ،وعندما كان قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء دون اهتمام بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها ، ويتماشى هذا المصطلح مع بروز التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية واستمر لفترة زمنية طويلة مع عدم مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك، فكل مجتمع يبحث ويهتم بالأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم انتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية.

**اولاً: تعاريف النمو الاقتصادي**

يعرفَّ النمو الاقتصادي انه" يعمل على الاسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشة اعلى من خلال انتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها" ، ومن ناحية أخرى يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية لدخل الوطني بما يحقق معدلاً مرتفعاً في الاشباع والرفاهية لأفراد المجتمع" (احمد،٢٠١٣ : ١٦-١٧-١٨).

وايضاً نعرف النمو الاقتصادي بأنه" هو حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط الفرد من الدخل الحقيقي" وهو ما يخدم الزيادة في نصيب الفرد ويشترط ان تكون ناتجة عن زيادة اجمالي الدخل الوطني أو الناتج المحلي الحقيقي وليست

ناتجة عن تراجع في عدد السكان . ويمكن أن نعرف النمو الاقتصادي بأنه " الزيادة المضطردة طويلة الاجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" وان يكون نموُ يشترط ان تصبح كما يلي
أ- الزيادة مضطردة ان الزيادة الدورية المنبثقة عن ظروف معينة لا تعد نمواً اقتصادياً.
ب- الزيادة الحقيقية وليست نقدية كي تصبح الزيادة حقيقية يشترط ان نبعد اثر التضخم .ويمكن القول عدم وجود نموُ اقتصادي أو ان الزيادة النقدية لا تمثل زيادة حقيقية بشرط ان يكون معدل الزيادة في الدخل النقدي اكبر من معدل التضخم (حمداني،٢٠٠٩ : ٣-٤).

**ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي**

ان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية ، ويتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع منها ( حمداني،٢٠٠٨ : ٨) .

١-النمو الطبيعي : هو النمو الذي انشأ تاريخياً أي انتقال من مجتمع الاقطاع إلى مجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التراكم الأولي لرأس المال ، التقسيم الاجتماعي للعمل ، وسيادة الانتاج السلعي من اجل المبادلة ، وتكوين السوق الداخلية اذ يصبح لكل منتج سوق فيها طلب وفيها العرض .

٢-النمو غير المستقر والنمو العابر : هو نمو لا يأخذ صفة الاستمرارية ، وانما يتسم بكونه ناتجاً عن ظروف طارئة ، عادة ما تكون خارجية لا تلبث ان تزول ويزول معها النمو الذي انشأته ويمثل هذا النوع للنمو هالة الدول النامية ، اذ يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية .

**ثالثاً : عناصر النمو الاقتصادي وفوائده**

تعتبر عناصر النمو الاقتصادي بمثابة العجلات التي تسير ماكنة الاقتصاد وتعد هذه العناصر بالعنصر المادي الملموس والعناصر غير الملموسة والتي تمثل تأثيرها في معطيات العملية الانتاجية ، وهذه العناصر تقسم إلى اربعة اقسام هي :.

أ- الموارد البشرية

يعتبر النمو السكاني الزيادة الاخيرة في قوة العمل فهو عامل موجب تقليدي في ارتفاع النمو الاقتصادي . فارتفاع قوة العمل تمثل زيادة اكبر في محدد العمال المنتجين ، ومن جهة ثانية ارتفاع السكان يمثل ارتفاع القوة الشرائية لغرض ارتفاع حجم السوق المحلية .حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام السكاني على استيعاب وتوظيف العمال الاضافية ، وتتوقف هذه القدرة بشكل كبير على معدل ونوع التراكم الرأسمالي.

ب- الموارد الطبيعية

تعد الموارد الطبيعية العنصر الثاني التقليدي للإنتاجية وتحدد اهم تلك الموارد في الارض الصالحة للزراعة والنفط والغاز الطبيعي والثروة المعدنية والغابات والمياه ،ونظراً اهمية الموارد الطبيعية وتوفيرها لعملية النمو حيث يرى آخرون ان الموارد الطبيعية لا تحقق دوراً حاسماً في تحقيق النمو ، وان عدد من الاقطار تمكنت ان تحقق حالة التقدم ورغم قله الموارد الطبيعية التي تتواجد فيه الكثير من الدول النامية موارد طبيعية وفيرة ولكنها لم تستطيع ان تحقق النمو ، وهذا متعلق بالوضع الذي تعيشه هذه الدول . والذي تعاني فيه من تدني قدراتها على رقع درجة انتفاعها من الموارد الطبيعية (السعدي، ٢٠١٣ : ٢٦-٢٧).

ج- رأس المال

يعرف رأس المال بأنه" مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين بالإضافة إلى العمل، يعتبر رأس المال عنصراً من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الانتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة" من جهة اخرى .
(عيساوي،٢٠١٣ :٥).

**أما فوائد النمو الاقتصادي فيمكن توضيحها كما يلي:.**

أ- يشجع على القضاء على الفقر ويرفع من المستوى التعليمي والصحي للسكان

ب- ارتفاع الكميات المتاحة لجميع ابناء المجتمع من السلع والخدمات .

ت- زيادة رفاهية المجتمع بطريقة زيادة الانتاج مع الرفع في معدلات الارباح والاجور والدخول الاخرى (خشيب،٢٠١٤ : ٧).

ث-

**رابعاً: مقاييس ومؤشرات النمو الاقتصادي**

**أ ) مقاييس النمو الاقتصادي**

١- المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي: ويتم حسابها استناداً إلى التغيرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني ، بمعنى تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ، وبهذا يكون الاسلوب أبسط الاساليب المتاحة بالرغم من التحفظات التي تسجل عليه والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد عالمياً، وبذلك يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، وتقاس المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي من خلال معادلات ويتم احتسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمات بالعملات النقدية المتداولة ، وهذه ثلاثة اساليب منها:.

أ- المعدلات النمو بالأسعار الثابتة :في ظل ظهور ظاهرة التضخم الاقتصادي وزيادة المستوى العام للأسعار لا بد من تعديل البيانات استناداً إلى الأرقام القياسية للأسعار بحيث لا تعد الأسعار الجارية تعبيراً صحيحاً عن ارتفاع في الانتاج والدخل إذا تم استخدام المؤشرات السابقة نفسها ، حيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد ازالة اثر التضخم عن طريق قسمتها على الارقام القياسية للأسعار.

ب- المعدلات النمو بالأسعار الجارية: ويتم قياس النمو الاقتصادي القومي باستعمال العملات المحلية ،حيث تنشر هذه البيانات سنوياً وبهذا يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي سنوياً وان اهم المعادلات المستخدمة هي ( معدل نمو الدخل القومي، نمو الناتج القومي الاجمالي ) ( الدوري، ٢٠١٦ : ٦٢).

٢- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي : مع التأثير الكبير للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب معدلات نمو الناتج والدخل ، واصبح من الملائم استعمال مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد. اذ تقيس هذه معدلات النمو الاقتصادي وعلاقتها بمعدلات النمو

السكاني مثلاً معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي ،ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي.

وان استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات تكون غير دقيقة وهنا لابد من استعمال قسم من المقاييس العينية الأخرى التي تمثل معدل النمو الاقتصادي ، منها نصيب الفرد من التغذية والصحة والتعليم ( عبد القادر ، ٢٠٠٦ :٨) .

**ب ) مؤشرات النمو الاقتصادي**

يعد الناتج المحلي الاجمالي هو المتغير الاكثر اهمية في قياس وتحليل النمو الاقتصادي ، وتظهر متغيرات أخرى للنمو الاقتصادي على شكل مؤشرات يتم وصفها بالمعايير التي يمكن على اساسها قياس درجة التقدم في دولة معينة ، ومن هذه المعايير معايير الدخل ومعاير هيكلية ومعايير اجتماعية ويندرج ضمن كل معيار من المعايير السابقة مجموعة من المؤشرات وكما يلي:.

**أولاً: مؤشر الدخل**

معايير الدخل :تعد المؤشر الاساسي الذي يستعمل في قياس التقدم الاقتصادي وتتكون من معايير الدخل من عدة مؤشرات هي:.

أ- الدخل القومي الكلي :.

اقترح قسم من الاقتصاديين قياس النمو بناءً على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل الا ان هذا الاقتراح لم يلق قبولاً في الأوساط الاقتصادية وذلك نظراً إلى ان زيادته لا تعني نمواً في حالة زيادة عدد السكان بدرجة اكبر ونقصه لا يعني تخلفا عندما ينخفض عدد السكان ، هذا بالإضافة إلى عدم فعاليته في حالات الهجرة.

ب- معيار متوسط الدخل :.

ويعتبر من المعايير الأكثر استعمالاً وتواجهه مشاكل الحصول على ارقام غير صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد في الدول النامية (سمارة ، ٢٠١٣ : ٢٠) .

**ثانياَ: المؤشرات الاجتماعية**: يقصد بالمعايير الاجتماعية الكثير من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأشخاص المجتمع وما يعتريها من تغيرات منها الجوانب الصحية والجوانب التعليمية والثقافية والجوانب الخاصة بالتغذية ولا شك ان الدول نامية تعاني من قلة ملموسه في الخدمات الصحية وقلة الغذاء وانعدام وكفاية وكفاءة المؤسسات حيث يتم تناول اهم المؤشرات في هذا جوانب منها الجانب منها :.

١- المؤشرات صحية : هي من اهم المؤشرات التي تستعمل لقياس مدى التقدم الصحي في المجتمع منها.

أ- عدد الوفيات لكل الف من السكان فارتفاع معدل الوفيات يعني انعدام كفاية الغذاء سوء التغذية وانعدام كفاية الخدمات الصحية ،وكل هذه من خصائص التخلف.

ب- معدل توقع الحياة عند الميلاد أي متوسط عمر الفرد ، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي وكلما قلّ دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي .

ج- وايضاً توجد مؤشرات كثيرة منها عدد الأشخاص لكل طبيب وعدد الأشخاص لكل سرير من المستشفيات .

٢- المؤشرات التغذية: ان الكثير من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما ينتج إلى تعرضها لقلة التغذية يترتب على ذلك قدرتها الإنتاجية، وقلة مستويات الدخول ومن اهم المؤشرات التي تستعمل للتعرف على مستوى التغذية بالمجتمع منها .متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية .

٣- المؤشرات التعليمية : ان أهمية التعليم وأثره الواضح على جانبي الاستهلاك والانتاج ، وكذلك يوجد هنالك إجماع على ان الانفاق على التعليم يمثل استثماراً وليس استهلاكاً، ويعد ومن اهم هذه المؤشرات التي تستعمل في التعرف على مستوى التعليمي والثقافي بالمجتمع.(ادم، ٢٠١٧ :٢)

## المبحث الثالث

## قياس وتحليل اثر الفساد المالي والإداري في مؤشرات النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة (٢٠١٣-٢٠١٥)

يولي الاقتصاد القياسي الاهتمام في نتائج التطبيقات المختلفة له وإمكانية استخدامها في التحكم بالظواهر المدروسة و التقدير الكمي لتأثير العوامل المؤثرة على الظواهر الاقتصادية المدروسة من حيث حجم التأثير واتجاهه، وهذا يجعل عملية التحكم واضحة وسهلة، وكذلك العمليات الاقتصادية من خلال التحكم بالعوامل المؤثرة فيها ، وعند تقدير دوال الإنتاج على المستوى الجزئي، والقرارات المتخذة استناداً إلى نتائج الدراسات القياسية تكون رشيدة لأنها تستند إلى نتائج وعلاقات دقيقة ومعنوية وتقديرات منطقية ومختبرة.

ويتم تقدير النماذج و تخضع النماذج المقدرة إلى الاختبارات الآتية :

**أولاً :الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية :**

١. **الاختبار الاقتصادي** : وهو مدى انسجام وتطابق إشارة المعلمات المقدرة في الدالة للنظرية الاقتصادية أو المنطق والعرف الاقتصادي إنْ لم تكن هناك نظرية اقتصادية.

**٢. الاختبارات الإحصائية وتشمل :**

أ- **اختبار معامل التحديد $R^2$** : ويتم قياس القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع من خلاله ،وتكون قيمته اكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح وكلما اقتربت من الواحد كلما دل ذلك على قوة المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع.

ب- **اختبار F** : ومن خلال هذا الاختبار فإنَ معلمات النموذج المقدر تكون مقبولة إذا كانت قيمة **F** المحتسبة أكبر من قيمة **F** الجدولية وبمستوى معنوية ( ٠.٠٥) .

ت- **اختبارt** : يكشف الاختبار ( t ) معنوية المعلمات المقدرة للمتغيرات الاقتصادية في النموذج فإذا كانت قيمة **t** المحتسبة أكبر من قيمة **t** الجدولية وبمستوى معنوية ( ٠.٠٥) كلما دل على معنوية المعلمة المقدرة ، أي وجود تأثير للمتغير المستقل في المتغير التابع والعكس صحيح .

**٣. الاختبارات القياسية :**

أ- **اختبار دوربن واتسن (Durbin-Watson)** : كلما كانت قيمة دوربن واتسن قريبة من 2، كلما دل ذلك خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي ونعني بوجود الارتباط الذاتي إلى الحالة التي يكون فيها حد الخطأ في مدة زمنية معينة على علاقة مع حد الخطأ في أية مدة زمنية أخرى (الدوري،٢٠١٥، ١٠٩ ) .

ومن جدول قيم ( **Durbin Watson** ) وبمستوى معنوية (٠.٠٥) عند N= 60 K=1− إن :

$$d_u = 1.616 \quad \text{و} \quad d_L = 1.549$$

**ب- اختبار خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين**: ويتم من خلال اختبار(**Park test**) .

**ثانياً : متغيرات البحث:** تتكون متغيرات البحث من عينة مقطعية عشوائية لبلدان مختارة وتمثل ٦٠ بلدا من خلال استخدام أسلوب التخلف الزمني أي اثر الفساد المالي والإداري لعام ٢٠١٣ وأثره على مؤشرات النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٥ وكالتالي :

**1. المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي( $Y_1$ ) :** بالأسعار الثابتة للمليون دولار أمريكي

**٢.المتغير التابع نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي( $Y_2$ ) :** بالأسعار الثابتة دولار أمريكي

**٣.المتغير التابع إجمالي الدخل القومي ( $Y_3$ ) :**بالأسعار الثابتة للمليون دولار أمريكي

**٤.المتغير التابع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ( $Y_٤$ ) :** بالأسعار الثابتة دولار أمريكي.

**٥.المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر ( $Y_٥$ ) :**بالمليون دولار أمريكي .

**٦.المتغير التابع معدل البطالة ( $Y_٦$ ) :** وهو نسبة مئوية يمثل نسبة العاطلين من القوى العاملة .

**٧.المتغير التابع دليل التنمية البشرية ( $Y_٧$ ):** وتكوين قيمته اكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح وكلما اقتربت من الواحد كلما كانت التنمية البشرية مرتفعة .

**٨.المتغير المستقل مؤشر إدراك الفساد ( $x_٨$ ):** مؤشر إدراك الفساد العالمي لعام ٢٠١٣ في بلدان مختارة وتكون قيمته بين (٠-١٠٠ ) فكلما اقتربنا من ( ١٠٠) كلما كان البلد اقل فساداً أدارياً ومالياً

**الاختبار الإحصائي معامل ارتباط بيرسون:** أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إن جميع المتغيرات كانت معنوية وكالتالي :

١.العلاقة العكسية بين الفساد المالي والإداري وإجمالي الناتج المحلي ، وبلغت قيمة الارتباط (**-**0.372** ) ، وهو ارتباط جيد.

٢. العلاقة العكسية بين الفساد المالي والإداري ونصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي ، وبلغت قيمة الارتباط (**٠.712-) ، وهو ارتباط قوي .

٣. العلاقة العكسية بين الفساد المالي والإداري وإجمالي الدخل القومي ، و وبلغت قيمة الارتباط (**0.367-) ، وهو ارتباط جيد .
٤. العلاقة العكسية بين الفساد المالي والإداري ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ، وبلغت قيمة الارتباط (**٠.869- ) ، وهو ارتباط قوي .
5 . العلاقة العكسية بين الفساد المالي والإداري والاستثمار الأجنبي المباشر ، وبلغت قيمة الارتباط (**٠.414-) ، وهو ارتباط جيد .
٦. العلاقة الطردية بين الفساد المالي والإداري ومعدل البطالة، وبلغت قيمة الارتباط (**٠.291 ) ، وهو ارتباط جيد .
٧. العلاقة العكسية بين الفساد المالي والإداري ودليل التنمية البشرية ، وبلغت قيمة الارتباط (**٠.761- ) ، وهو ارتباط قوي .

جدول ( ١ )

متغيرات الدراسة

| ت | البلد | X | Y1 | Y2 | Y3 | Y4 | Y5 | Y6 | Y7 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1. | ألبانيا | 31 | 13098.9 | 30634.6 | 12975.7 | 4504.4 | 991.3 | 17.1 | 0.764 |
| 2. | الإمارات العربية المتحدة | 69 | 367632.7 | 100484.5 | 369222.0 | 40333.2 | 8795.1 | 3.8 | 0.84 |
| 3. | الأرجنتين | 34 | 455453.2 | 22476.3 | 446873.2 | 10292.4 | 11759.0 | 6.6 | 0.827 |
| 4. | أستراليا | 81 | 1307031.7 | 87808.2 | 1280461.3 | 53825.0 | 36595.0 | 6.1 | 0.939 |
| 5. | النمسا | 69 | 411194.5 | 90788.2 | 408957.6 | 47370.5 | 5182.2 | 5.7 | 0.893 |
| 6. | بلغاريا | 41 | 54639.0 | 40293.9 | 53516.4 | 7455.6 | 2778.2 | 9.1 | 0.794 |
| 7. | البرازيل | 42 | 2331933.2 | 30588.7 | 2283531.9 | 11087.1 | 74693.6 | 8.5 | 0.754 |
| 8. | كندا | 81 | 1796369.4 | 83369.8 | 1769360.4 | 49356.5 | 54702.4 | 6.9 | 0.92 |
| 9. | سويسرا | 85 | 625924.1 | 98429.6 | 640167.8 | 77292.6 | 97577.6 | 4.5 | 0.939 |
| 10. | شيلي | 71 | 264790.4 | 47627.0 | 258439.3 | 14549.6 | 20468.7 | 6.2 | 0.874 |
| 11. | كولومبيا | 36 | 359119.7 | 27538.4 | 352748.1 | 7314.1 | 11732.2 | 9.0 | 0.727 |
| 12. | الجمهورية التشيكية | 48 | 223836.2 | 62407.5 | 209028.7 | 19820.5 | 1699.9 | 5.0 | 0.878 |
| 13. | ألمانيا | 78 | 3696612.9 | 88481.2 | 3777554.2 | 46244.5 | 52576.9 | 4.6 | 0.926 |
| 14. | الدانمرك | 91 | 341013.6 | 88769.0 | 352474.0 | 62017.3 | 1888.7 | 6.2 | 0.925 |
| 15. | الجمهورية الدومينيكية | 58 | 68989.3 | 34156.6 | 65900.9 | 6259.3 | 2227.3 | 14.4 | 0.726 |
| 16. | جمهورية مصر العربية | 32 | 249951.8 | 35585.1 | 249298.2 | 2658.4 | 6884.8 | 12.8 | 0.691 |
| 17. | إسبانيا | 59 | 1414860.1 | 85257.6 | 1413847.7 | 30439.6 | 25299.0 | 22.1 | 0.884 |
| 18. | فنلندا | 89 | 247738.9 | 86434.9 | 249830.7 | 45593.5 | 16938.5 | 9.4 | 0.895 |
| 19. | فرنسا | 71 | 2777537.9 | 93418.7 | 2822687.9 | 42367.4 | 34968.8 | 10.4 | 0.897 |
| 20. | غابون | 34 | 18526.4 | 75960.3 | 17476.3 | 9054.2 | 623.9 | 19.1 | 0.697 |
| 21. | المملكة المتحدة | 76 | 2682262.7 | 79720.4 | 2644914.6 | 40610.5 | 58450.6 | 5.3 | 0.909 |
| 22. | غانا | 46 | 46504.3 | 8886.9 | 45107.2 | 1635.3 | 3192.3 | 5.5 | 0.579 |
| 23. | اليونان | 40 | 244314.1 | 73369.0 | 245167.0 | 22656.8 | 1140.9 | 24.9 | 0.866 |
| 24. | كرواتيا | 48 | 58234.3 | 54632.1 | 57864.2 | 13765.4 | 159.0 | 16.3 | 0.827 |
| 25. | أيرلندا | 72 | 302984.5 | 141473.0 | 238946.0 | 51091.4 | 203463.4 | 9.4 | 0.923 |
| 26. | أيسلندا | 78 | 15158.0 | 75217.5 | 15030.5 | 45434.9 | 1145.8 | 4.0 | 0.921 |
| 27. | جامايكا | 38 | 13631.6 | 19379.5 | 13209.8 | 4599.6 | 925.0 | 13.3 | 0.73 |
| 28. | الأردن | 45 | 30206.4 | 45725.2 | 29869.0 | 3261.1 | 1274.8 | 13.1 | 0.741 |
| 29. | اليابان | 74 | 5986140.1 | 72119.5 | 6211843.2 | 48857.9 | 5585.5 | 3.4 | 0.903 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.848 | 9.1 | 970.0 | 14711.9 | 42736.7 | 58114.3 | 44566.7 | 57 | ليتوانيا | 30. |
| 0.898 | 6.7 | 24595.8 | 84957.1 | 48391.9 | 203704.5 | 62113.8 | 80 | لكسمبورغ | 31. |
| 0.83 | 9.9 | 763.4 | 14274.0 | 28227.3 | 49486.0 | 28295.1 | 53 | لاتفيا | 32. |
| 0.647 | 9.7 | 3252.9 | 3145.2 | 111119.9 | 23165.9 | 113222.5 | 37 | المغرب | 33. |
| 0.699 | 4.9 | 234.4 | 2113.2 | 7510.6 | 12279.2 | 7038.1 | 35 | مولدوفا | 34. |
| 0.748 | 26.1 | 296.6 | 4941.8 | 10275.5 | 37079.4 | 10614.4 | 44 | جمهورية مقدونيا يوغوسلافية | 35. |
| 0.418 | 24.7 | 3868.4 | 502.1 | 14063.6 | 3429.3 | 14307.6 | 30 | موزامبيق | 36. |
| 0.513 | 11.1 | 501.7 | 1261.9 | 5277.7 | 14648.4 | 5464.9 | 30 | موريتانيا | 37. |
| 0.513 | 6.6 | 518.7 | 470.4 | 8266.8 | 1887.1 | 8499.1 | 38 | ملاوي | 38. |
| 0.789 | 3.1 | 10962.7 | 10445.4 | 320916.5 | 54652.0 | 329952.5 | 50 | ماليزيا | 39. |
| 0.64 | 26.9 | 1059.9 | 6062.0 | 14703.7 | 35599.3 | 14753.1 | 48 | ناميبيا | 40. |
| 0.788 | 5.3 | 5057.7 | 9749.9 | 38699.9 | 46007.5 | 42241.9 | 35 | بنما | 41. |
| 0.74 | 4.4 | 7817.1 | 5706.3 | 179043.4 | 22838.7 | 186252.5 | 38 | بيرو | 42. |
| 0.682 | 6.3 | 5639.2 | 3167.4 | 322176.7 | 16811.5 | 266055.3 | 36 | الفلبين | 43. |
| 0.855 | 7.5 | 14067.0 | 14093.8 | 535373.0 | 54672.2 | 556180.6 | 60 | بولندا | 44. |
| 0.834 | 12.4 | 2235.6 | 21324.9 | 220884.9 | 60594.2 | 227542.0 | 62 | البرتغال | 45. |
| 0.693 | 5.3 | 315.3 | 3622.4 | 24049.7 | 18284.7 | 25380.4 | 24 | باراغواي | 46. |
| 0.856 | 0.2 | 1070.9 | 65158.1 | 161692.5 | 189419.8 | 166951.1 | 68 | قطر | 47. |
| 0.802 | 6.8 | 4317.7 | 9320.3 | 184685.6 | 45965.2 | 189517.1 | 43 | رومانيا | 48. |
| 0.874 | 5.6 | 8141.0 | 21966.6 | 693204.0 | 136180.1 | 678729.7 | 46 | المملكة العربية السعودية | 49. |
| 0.494 | 9.8 | 345.2 | 1026.7 | 15377.3 | 7939.4 | 15800.5 | 41 | السنغال | 50. |
| 0.925 | 1.7 | 70579.7 | 49974.9 | 276611.2 | 140993.2 | 289173.9 | 86 | سنغافورة | 51. |
| 0.68 | 6.2 | 497.0 | 3573.8 | 22559.5 | 18940.8 | 23570.3 | 38 | السلفادور | 52. |
| 0.845 | 11.5 | 1151.4 | 18349.1 | 99521.7 | 61231.8 | 101115.3 | 47 | الجمهورية السلوفاكية | 53. |
| 0.89 | 9.0 | 1680.4 | 23231.0 | 47937.9 | 64425.4 | 49070.5 | 57 | سلوفينيا | 54. |
| 0.913 | 7.4 | 7994.3 | 56007.9 | 548832.0 | 92001.5 | 540556.9 | 89 | السويد | 55. |
| 0.396 | 5.8 | 600.2 | 929.0 | 13015.1 | 5815.3 | 13359.3 | 19 | تشاد | 56. |
| 0.767 | 10.2 | 17550.0 | 13740.8 | 1075510.8 | 56451.4 | 1087550.8 | 50 | تركيا | 57. |
| 0.531 | 2.4 | 1960.6 | 822.0 | 42999.5 | 5799.5 | 43728.2 | 33 | تنزانيا | 58. |
| 0.743 | 9.1 | 3050.0 | 2792.5 | 119644.9 | 15567.1 | 121203.3 | 25 | أوكرانيا | 59. |
| 0.975 | 7.3 | 1369.3 | 13471.1 | 46226.6 | 42114.3 | 47559.3 | 73 | أوروغواي | 60. |

المصدر من اعداد الباحثة بالاستناد الى :

*البنك الدولي :http://data.albankaldawli.org ، **منظمة الشفافية الدولية :https://www.transparency.org
***مؤشر دليل التنمية البشرية :http://hdr.undp.org/en/content/education-index

جدول (٢)
نتائج الاختبار الإحصائي معامل ارتباط بيرسون

| ت | المتغير | عدد المشاهدات | معامل ارتباط بيرسون | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| ١ | إجمالي الناتج المحلي | ٦٠ | -0.372** | ٠.٠٠3 |
| ٢ | نصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي | ٦٠ | -٠.712** | ٠.٠٠٠ |
| ٣ | إجمالي الدخل القومي | ٦٠ | -0.367** | ٠.٠٠4 |
| ٤ | نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي | ٦٠ | -٠.869** | ٠.000 |
| ٥ | الاستثمار الأجنبي المباشر | ٦٠ | -٠.414** | ٠.٠٠2 |
| ٦ | معدل البطالة | ٦٠ | ٠.291* | ٠.٠24 |
| ٧ | مؤشر دليل التنمية البشرية | ٦٠ | -٠.761** | ٠.٠٠٠ |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (spss)

* ( بمستوى معنوية ٥%)
** (بمستوى معنوية ١%)

**ثانيا : نتائج التحليل القياسي** : قدرت أربع نماذج قياسية خطي ولوغاريتمية تامة ولوغاريتم للطرف الايمن ولوغاريتم للطرف الايسر لكل متغير وبعد إخضاعها للاختبارات الاقتصادية والإحصائية و القياسية وتم اختيار أفضل نموذج وكانت النتائج كالتالي :
أنَّ زيادة الفساد الإداري والمالي بنسبة (١٠٠%) مع ثبات العوامل الأخرى على حالها ، هذا يؤدي إلى :

١. انخفاض الناتج المحلي الإجمالي(٠.٠٤٩) مليون دولار أمريكي .
٢. انخفاض نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي(1577.8) دولار أمريكي.
٣. انخفاض الدخل القومي(٠.٠٤٩) مليون دولار أمريكي .
٤. انخفاض في نصيب الفرد من الدخل القومي (1.937 ) دولار أمريكي .
٥. انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر(0.048 ) مليون دولار أمريكي .
٦. زيادة معدل البطالة بنسبة ( 3.354%) .
٧. انخفاض مؤشر التنمية البشرية بنسبة(٠.٠٣٦%) .

جدول (٣)

نتائج الاختبار القياسي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (spss)

| النموذج المختار | المتغير | المعادلة المقدرة | t (Sig) | | F (Sig) | $R^2$ | اختبار D.W | اختبار PARK |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | A | B | | | | |
| اللوغاريتمي للطرف الايسر | Y1 | LnY١ = 14.077 - 0.049 X | ٠.000 | ٠.000 | ٠.000 | 0.290 | ١.٧٩٨ | ناجح |
| الخطي | Y2 | Y2 = 131876.46 - 1577.892 X | ٠.000 | ٠.000 | ٠.000 | ٠.506 | 2.119 | ناجح |
| اللوغاريتمي للطرف الايسر | Y٣ | LnY3 = 14.048 -0.049 X | ٠.000 | ٠.000 | ٠.000 | 0.285 | ١.٧٧٨ | ناجح |
| اللوغاريتمي التام | Y٤ | LnY4 = 16.509 - 1.937 lnX | ٠.000 | ٠.000 | ٠.000 | ٠.٦٠٥ | ١.٧٤٠ | ناجح |
| اللوغاريتمي للطرف الايسر | Y٥ | LnY5 = 10.515 - 0.048 X | ٠.000 | ٠.000 | ٠.000 | ٠.293 | ٢.١٠٨ | ناجح |
| اللوغاريتمي للطرف الايمن | Y٦ | Y6= -3.239 + 3.354 lnX | 0.536 | ٠.018 | ٠.018 | 0.092 | 1.708 | ناجح |
| الخطي | Y٧ | Y٧ = 0.374 – 0.036 X | ٠.000 | ٠.000 | ٠.000 | ٠.939 | 2.688 | ناجح |

## الخلاصة :

**أولا : نتائج اختبار ارتباط بيرسون :**أظهرت نتائج التحليل الإحصائي التالي :

١. الإشارة سالبة بين الفساد المالي والإداري وإجمالي الناتج المحلي وهو ارتباط جيد ومعنوي .

٢. الإشارة سالبة بين الفساد المالي والإداري ونصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي، وهو ارتباط قوي ومعنوي .

٣.الإشارة سالبة بين الفساد المالي والإداري وإجمالي الدخل القومي ، وهو ارتباط جيد ومعنوي .

٤. الإشارة سالبة بين الفساد المالي والإداري ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ، وهو ارتباط قوي ومعنوي .

5 .الإشارة سالبة بين الفساد المالي والإداري والاستثمار الأجنبي المباشر وهو ارتباط جيد ومعنوي .

٦. الإشارة موجبة بين الفساد المالي والإداري ومعدل البطالة، وهو ارتباط جيد ومعنوي .

٧. الإشارة سالبة بين الفساد المالي والإداري ودليل التنمية البشرية ، وهو ارتباط قوي ومعنوي .

**ثانياً : التحليل القياسي :**أظهرت النتائج التالي :

١.أنَّ زيادة الفساد المالي والإداري بنسبة(١٠٠%) يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي(٠.٠٤٩) مليون دولار أمريكي .

٢.أنَّ زيادة الفساد المالي والإداري بنسبة (١٠٠%)يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي(1577.8) دولار أمريكي.
٣.أنَّ زيادة الفساد المالي والإداري بنسبة (١٠٠%)يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي(٠.٠٤٩) مليون دولار أمريكي.
٤.أنَّ زيادة الفساد المالي والإداري بنسبة (١٠٠%)يؤدي إلى انخفاض في نصيب الفرد من الدخل القومي(1.937) دولار أمريكي.
٥.أنَّ زيادة الفساد المالي والإداري بنسبة (١٠٠%)يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر( 0.048) مليون دولار أمريكي.
٦.أنَّ زيادة الفساد المالي والإداري بنسبة (١٠٠%)يؤدي إلى زيادةمعدل البطالة بنسبة (3.354 %) .
٧.أنَّ زيادة الفساد المالي والإداري بنسبة (١٠٠%)يؤدي إلى انخفاض مؤشر دليل التنمية البشرية بنسبة(٠.٠٣٦ %).

**الخاتمة :**

١.العمل على محاربة الفساد المالي والإداري وبجميع أشكاله ، لماله من تأثير كبير على الاقتصاد.
٢.دعم الأجهزة الرقابية بكل صنوفها وتشكيلاتها بالوسائل المتقدمة والمتطورة من اجل محاربة الفساد المالي والإداري .
٣.تفعيل القوانين وإصدار العقوبات المشددة التي تحد من انتشار الفساد المالي والإداري .
٤.تفعيل دور القضاء وإبعاده عن كل المؤثرات السياسية لتنفيذ أحكام القضاء في مرتكبي قضايا الفساد المالي والإداري .
٥. الحد من البيروقراطية والروتين في المعاملات الحكومية وزيادة مستوى الشفافية للحد من الفساد المالي والإداري .
٦.نشر الوعي وغرس النزاهة من خلال إقامة المؤتمرات والندوات والإعلام التي تساهم في محاربة الفساد المالي والإداري .
٧. وضع حد أدنى للأجور يتناسب مع ارتفاع مستوى تكاليف المعيشة لتقليل مستوى الفساد المالي والإداري .

**المصادر والمراجع :**


**١- القرآن الكريم .**
**٢- احمد ، كبداني سيدي(٢٠١٣ ) "اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية" ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد.**
**٣- الحمداني ، محمد صالح عطية ( ٢٠٠٧) " الفساد الاداري ماهية علاجه في الفكر الاسلامي"، مطبعة هيئة ادارة الاستثمار الاموال الوقف السني .**
**٤- الخفاجي ، سعد علي جابر (٢٠٠٩) " دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي" المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، رسالة ماجستير ، بغداد .**
**٥- الدوري ، عبد الرحمن فيصل ياسين يحيى (٢٠١٦) "تحليل وقياس العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادية في عينة من دول مختارة للمدة (٢٠١٣-٢٠١٤)" رسالة ماجستير ، جامعة تكريت .**

٦- الدوري ، قتيبة ماهر محمود (٢٠١٥) " اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) " رسالة ماجستير، جامعة تكريت .
٧- السعدي ، منتهى زهير محسن (٢٠١٣) "تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن" ، رسالة ماجستير للعلوم الاقتصادية.
٨- الصقال، احمد هاشم (٢٠١٠) " ظاهره الفساد الاداري هل اصبحت جزء من ثقافة المجتمع " وزارة التجارة ، العراق ، مكتب مفتش العام.
٩- الظاهرة ،نعيم ابراهيم (٢٠١٣)، "ادارة الفساد دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة "، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع .
١٠-الغنام ، فهد بن محمد ( ٢٠١١) "مدى فاعلية الاساليب الحديثة في مكافحة الفساد الاداري من وجهة نظر اعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية "، رياض ، رسالة ماجستير .
١١-جونسون ، ميخائيل ( ٢٠٠٩ ) "الفساد الادارة والابداع في الاصلاح الدار الاكاديمية للعلوم".
١٢-سمارة ، نادر خميس احمد (٢٠١٣) "المساعدات الخارجية واثاره على النمو الاقتصادي الفلسطيني" ، رسالة ماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الازهر –غزه.
١٣-عباس ، سمير عبود ، عباس ، صباح نوري (٢٠٠٨) "الفساد المالي والإداري في العراق مظاهره ، اسبابه ، ووسائل علاجه" ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هيئة التعليم التقني.
١٤-عبد الكاظم ، علاء حافظ ( ٢٠١١) جريدة النهار (البغدادية ) كانون الثاني ، العدد ٢٢.
١٥-عبدالقادر ، لحول (٢٠٠٦ ) "اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦)" ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتيسير – جامعة سعيدة .
١٦-عيساوي(٢٠١٣ ) ، مدونة ثقافية تعليمية فن ادب ، "بحث حول النمو الاقتصادي" الاثنين ١٨ نوفمبر unknown .
١٧-فتحي ، سرور (١٩٩٩) " العولمة والجريمة المنظمة الاهرام الاقتصادية" ، القاهرة رسالة ماجستير.
١٨-فتحي ، شادية (١٩٩٩) "انماط الفساد وتكلفة الفساد والاهرام الاقتصادية " ، حالة روسيا .
١٩-كلاب ، سعد يوسف ، وآخرون( ٢٠٠٦)" دورة التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد" ، هذه الورقة مقدمة للقاء العلمي الذي تنظمه المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية .

الانترنت :
١- ادم ،محمد مهدي (٢٠١٧) " النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ووسائل قياسهما مقاييس التنمية" المقال السابق
kenanaonline com \users\mohamadmahdi\posts\650792
٢- البنك الدولي http://data.albankaldawli.org:
٣- خشيب ، جلال " النمو الاقتصادي" مكتبة الالوكه (٢٠١٤):
https://www.alukah.her
٤- العكيلي ، رحيم حسين ، (٢٠٠٧) " الفساد تعريفه واسبابه واثاره وسائل مكافحته" / قاضي عضو اللجنة القانونية الاستشارية
www.nazaha.id/body.asp?fieid=news.arabic.aid=481
٥- منظمة الشفافية الدولية : https://www.transparency.org